أراضي الأوقاف.. مشروع حصر لم يكتمل.. والعوائق عديدة

حقائق مقلقة بشأن اختفاء ممتلكات الأوقاف ونهبها

القلام: 450 ألف لبنة في ذمار لم تعد وقفاً إلا في الوثائق فقط

تقرير/ عبدالله بخاش

يشكل مشروع حصر أراضي الأوقاف وممتلكاته وتوثيقها أول مشروع وطني من نوعه ينفذ على مستوى الجمهورية بهذا القدر من الضخامة إذ استغرق تنفيذه ثمان سنوات متتالية اعتباراً من عام 2001م وحتى 2009م، وشارك فيه جيش من الخبراء والمتخصصين والفنيين، ومن الموظفين والمتطوعين أيضاً لتنفيذ جملة من المهام الفنية والنوعية التي بلغت موازنتها المالية المعتمدة (720) مليون ريال.

ورافق تنفيذ المشروع كثير من التحديات والعوائق بيد أن حجم المعلومات التي كشفتها النتائج الأولية للحصر وقيمتها الدينية والوطنية تدفع القائمين على المشروع لاستكمال ما بدأوه.

ويرى الوكيل المساعد لوزارة الأوقاف الشيخ صالح المسيبلي أن عملية حصر أراضي وممتلكات الأوقاف كانت ضرورة ملحة لتوثيق أراضي الأوقاف وممتلكاتها التي كانت محصورة في شكل مسودات قديمة تعود إلى العهد العثماني في اليمن وتضم الكثير من الأصول القديمة.

إلا أن الأسباب الجوهرية التي دفعت لتنفيذ المشروع تأتي نتيجة الإهمال الذي تعرضت له أراضي الأوقاف على مدى العقود الماضية وتزايد المدعين لملكيتها ملكية خاصة وضياع معالم الأراضي الأصلية للوقف خصوصاً في المدن واستحداث بعض المساحات وإضافة أخرى لها, طبقاً لوكيل وزارة الأوقاف والإرشاد عبدالرحمن القلام.

وفي ضوء ما سبق تشكلت لجنة عاليا للحصر، ضمت في عضويتها أكثر من جهة وخلصت إلى تشكيل فريقين على مستوى المحافظات وأمانة العاصمة أحدهما لحصر ودراسة وثائق الأوقاف وتنظيمها والآخر لحصر أراضي الأوقاف وممتلكاتها على أرض الواقع، وتسجيل كافة البيانات في سجلات رسمية.

ويتولى فريق فني بالوزارة عملية إدخال بيانات عمليتي المسح الوثائقي والميداني إلى النظام الآلي ومن ثم مراجعة وتصويب أي أخطاء في المداخلات البيانية لعملية الحصر لتعقبها عملية مطابقة دقيقة لبيانات أراضي الأوقاف وممتلكاتها بين ما هو مدون في الوثائق والمسودات وما هو موجود على أرض الواقع.

وطبقاً لتقرير وزارة الأوقاف والإرشاد المقدم للحكومة في مارس 2009م بشأن نتائج مشروع الحصر فقد بلغت نسبة الإنجاز في مجال المسح الميداني 90% للمباني والمعمورات وأيضاً المسقفات والمقابر، ونسبة 80% للمحاسن والمساجد، ونسبة 70% للأراضي.

وأظهرت نتائج الحصر أيضاً نجاحاً في توثيق نحو (780) ألف وثيقة بزيادة مقدارها ما نسبته 30% من الوثائق التي لم تكن موجودة لدى الأوقاف من قبل والتي جاءت كمبادرات طوعية من المواطنين إبراءً للذمة أما نتائج المسح الميداني فقد تجاوزت مساحة الأرض الموقوفة (400) مليون لبنة، بحسب ما ذكره وكيل الوزارة عبدالرحمن القلام.

غير أن تلك النتائج على أهميتها تبقى نتائج غير نهائية لعدم استكمال الحصر الميداني في بعض المحافظات والمدن، ويذكر القلام الذي يشغل منصب نائب رئيس اللجنة العليا للحصر أن عمليتي المسح الوثائقي والميداني استكملتا تماماً في سبع محافظات، وبلغتا ما نسبته 75% في ثلاث محافظات، فيما تراوحت نسبة الانجاز في بقية المحافظات بما نسبته 80% - 90%.

ويعزو التعثر المحدود في جانب المسح الميداني إلى ثلاثة أسباب أساسية هي إحالة الفوضى والاختلال الأمني في بعض المحافظات مثل صعدة وعمران وأبين، وأرحب من محافظة صنعاء، وعدم استجابة بعض مراكز القوى في تلك المناطق وسوء نظرتهم وتعاملهم مع اللجان، بالإضافة إلى عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال المشروع ونزول لجان الحصر الميداني.

وطبقاً لتقرير الوزارة فإن ثمة عراقيل وتحديات جمة رافقت المشروع منذ انطلاقه وأبرزها غياب نموذج في تجارب المؤسسات الوقفية في الدول العربية والإسلامية يمكن أن تسترشد به الوزارة وعدم توفر العدد الكافي من المهندسين للمشاركة في لجان المسح الميداني للقيام بمسح العقارات والممتلكات الوقفية واسقاطها في الكروكيات مما تسبب في تقطع أعمال المسح وتأخرها فضلاً عن اعتراض بعض الأفراد على مسح الأراضي التي بحيازتهم مع ثبوت وقفيتها، وتعرض بعض اللجان للتهديد والاعتداء المباشر، وعدم تعاون بعض متولي النظارات الخاصة "الأوقاف الأهلية" مع لجان المسح ،بالإضافة إلى وعورة بعض المناطق واختلاف تضاريسها ومناخها، وتعذر وصول السيارات إلى بعضها إلى جانب التحديات الأمنية وعدم استقرار الأوضاع في بعض المناطق.

غير أن التحديات التي وصفها مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بالأمانة قائد محمد قائد بـ"العقبة" تمثل الشغل الشاغل لمهندسي الحصر كيفية إسقاط بيانات الأوقاف المدونة في الوثائق على أرض الواقع أو مطابقة مساحتها جغرافياً على الأرض وتحديد معالمها بدقة كما هي مدونة في الوثائق والمسودات القديمة التي يعود تاريخها لمئات السنين،خصوصاً في ظل التوسع العمراني وتخطيط المدن الذي أضاع معالم الأراضي الموقوفة، بالإضافة إلى وفاة الكثير من العارفين بحدود الوقف ومعالمه.

وأمام هذا التحدي، كانت التكنولوجيا الحديثة هي الحل من خلال الإسقاط الفني لمواقع الوقف الكترونياً على الصور والخرائط الجوية بنظام GPS لإعادة تحديد معالم الأرض، كما يقول قائد.. لكنه يتحدث عن أولى النتائج الصادمة التي تكشف عن تحدٍ جديد أمام المشروع بقوله: أخذنا المجمع الصناعي في شارع الستين كعينة وأسقطنا الموقع على صورة جوية مساحتها 13,800 لبنة، فوجدنا أن مساحة الوقف المؤجر 2600 لبنة فقط ومساحة الشوارع 2900 لبنة، فيما لا تزال 8300 لبنة في حكم الأرض المغتصبة.

ويرى الوكيل عبدالرحمن القلام أنه حتى مع استخدام التكنولوجيا الحديثة فإن المشاكل لن تنتهي، لأن الصورة الجوية الملتقطة من الأعلى تختلف عما هو كائن على الأرض ويقول: يختلف الأمر بين ما هو مدون في الوثائق وبين ما هو قائم على وجه الأرض، فالوثائق تظهر أن معظم الأراضي في الأمانة كانت وقفا وأن مساحة الأرض الحرة لاتتجاوز الربع في حين أن العكس تماما هو الموجود على أرض الواقع الآن.

ويضيف: لقد ابتاع الكثير من أراضي الوقف منذ أكثر من خمسين أو مائة أو مائتي سنة ومن الصعب أن تحاول إقناع شخص ما بأن الأرض التي يبسطها هي أرض وقف منذ مئات السنين في حين يعتقد أنها ملك ورثها أبا عن جد.

ويذكر القلام أن نتائج المسح الميداني في ذمار على سبيل المثال كشفت عن أن 450 ألف لبنة لم تعد وقفا إلا في الوثائق والمسودات فقط فيما يتوقع مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بالأمانة المهندس قائد محمد قائد أن ما نسبته 80%-60 من أراضي الأوقاف بالأمانة تعد في حكم الأرض المغتصبة الأمر الذي يضع القائمين على مشروع الحصر أمام تحد جديد لا يملكون معه إلا دعوة الناس لتحكيم العقل والصواب وسرعة إبراء الذمم في الدنيا قبل الآخرة.

ويتطلع القائمون على مشروع الحصر إلى سرعة استكماله والاستفادة من نتائجه في إقامة بعض المشاريع الاستثمارية الناجحة بما يمكن الدولة من تنمية موارد الأوقاف في الوقت الذي تشكو الأوقاف عجزها عن سداد مديونية المؤسسة العامة للمياه التي تصل لنحو 700 مليون ريال نتيجة التراكمات السابقة خلال الفترة الماضية.

في ظل تفاقم الظاهرة وتداعياتها على الموارد المحدودة لليمن

السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي.. هل ستحل مشكلة أكثر من نصف مليون نازح؟

تقرير / افتكار القاضي

تمثل ظاهرة النزوح الداخلى إحدى التحديات التى تواجه الحكومة اليمنية في الوقت الراهن. حيث أدت الصراعات وأعمال العنف التي شهدتها اليمن فى السنوات الاخيرة، لاسيما الحروب الستة في صعدة وازمة 2011 والمواجهات في محافظة ابين 2011 - 2012 إلى نزوح قرابة نصف مليون مواطن يمنى من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل البلاد، ليصبحوا بذلك "أشخاصاً نازحين داخلياً" . وإلى جانب ذلك، تتسبب الكوارث الطبيعية كالفيضانات والانهيارات الارضية والانزلاقات الصخرية والزلازل في وقوع نزوح داخلى فى اليمن...

وعلاوة على ذلك ويتعرض النازحون، بعد أن يُجبروا على الفرار من منازلهم، للعديد من التحديات والمخاطر،حيث يجدون أنفسهم فجأةً يفتقرون إلى المأوى والغذاء والمياه، فضلاً عن الإحتياجات الأساسية الأخرى، كما أنهم ينفصلون عن مجتمعاتهم وأحياناً عن أسرهم، وينقطعون عن التعليم، ويُحرمون من سُبُل العيش وآليات التأقلم التي اعتادوها.

كما تؤثر عملية النزوح الداخلي سلباً على مجموعة عريضة من السكان وخاصةً المجتمعات المضيفة للنازحين في الأماكن التي فروا إليها بحثاً عن الأمان، والمجتمعات التي يعود إليها النازحون في نهاية المطاف.. حيث يؤثر النزوح الداخلي بشكل مباشر على 13 محافظة من محافظات الجمهورية.

وأمام كل هذه الاشكاليات والتحديات فان تلبية الإحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين داخلياً وتطوير السياسة والتشريعات تمثل اولويه مطلقة لدى الحكومة لتلبية احتياجات النازحين و العائدين و المجتمعات المتضررة من النزوح لتعزيز الإستقرار والتنمية في اليمن.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة لمعالجة إحتياجات النازحين، إلا أن النزوح الداخلي في اليمن لا يزال يمثل مشكلةً كبيرة تتطلب إهتماماً ودعماً دولياً أكبر، لاسيما في ظل الإمكانيات المحدودة في البلاد.

واستشعاراً من الحكومة لوضع

النازحين في اليمن فقد تم إعداد مسودة سياسة وطنية لمعالجة النزوح الداخلي فى اليمن من قبل وزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي والوحدة التنفيذية للنازحين وبمشاركة ودعم فني من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لتقديم المساعدة الفنية وذلك وفقا لتوجيهات رئيس الوزراء.

ويعتبر الاخ احمد الكحلاني ان هذه السياسة ستوفر إطاراً وطنياً لمعالجة وحل النزوح فى اليمن، حيث تضم في وثيقة واحدة القرارات الحكومية الأساسية المتعلقة بالنزوح، وتحدد الأهداف الإستراتيجية وأولويات العمل. كما أنها تؤكد على حقوق النازحين وتضع المسؤوليات المؤسسية، وتحدد الخطوات التالية لتنفيذها وخاصةً تطوير خطة عمل لتنفيذ هذه السياسة.. كما انها تحدد الأهداف الحالية وأولويات الاستجابة للنزوح.

.وتعالج هذه السياسة النزوح في شتى مراحله من خلال ثلاثة اهداف رئيسية يتضمن الهدف الأول : حماية المدنيين من النزوح غير الطوعي والاستعداد لأي نزوح محتمل. فيما يركز الهدف الثاني على حماية ومساعدة النازحين أثناء النزوح ودعم المجتمعات المتضررة من النزوح. . ويركز الهدف الثالث على إيجاد الظروف الملائمة للوصول إلى حلول آمنة وطوعية ودائمة للنزوح.

ويرى الكحلاني ان هذه السياسة ستوجه استجابة الحكومة لأوضاع النزوح القائمة وأي حالة نزوح في المستقبل وخاصةً عندما يكون النزوح ناجماً عن صراعات مسلحة أو كوارث طبيعية. فضلا عن ذلك ستيسر هذه السياسة عملية التخطيط الاستراتيجي وتُرشد عمليات الاستجابة التي تقوم بها الحكومة من أجل: حماية الافراد من النزوح غير الطوعي.

- الإستعداد للتعامل مع أي نزوح محتمل على نحو فعال وسريع وبطريقة منسقة. وتلبية الاحتياجات الخاصة بالنازحين وحماية حقوقهم وفقاً للتشريعات الوطنية والقانون الدولي. والعمل على ضمان إيجاد ظروف معيشية كريمة وملائمة للنازحين طيلة فترة النزوح. وكذا تطوير ودعم قدرات النازحين وإشراكهم في كل الجهود الرامية إلى معالجة أوضاعهم. ومساعدة المجتمعات المضيفة للنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح على التكيف مع الآثار الناتجة عن النزوح...

واخيرا فان هذه السياسة الوطنيه ستبقى مجرد مشروع طموح بحاجة الى تفاعل جاد من قبل الحكومة في حال الشروع بتنفيذها مسنودا بدعم كبير من قبل اشقاء واصدقاء اليمن والمنظمات الدولية المانحة لتجاوز آثار وتداعيات هذه المشكلة التي تتوسع كل يوم .

برامج رعاية ودمج الأطفال ذوي الإعاقة.. هل تؤتي ثمارها؟

تقرير / زكريا حسان

أكدت دراسة وطنية حديثة أن الدولة ومنظمات المجتمع المدني تولي اهتماما كبيرا لشريحة المعاقين لمساعدتهم على أن يكونوا أشخاصاً فاعلين ومؤثرين في عملية التنمية ويتمكنون من تجاوز إعاقاتهم ويندمجون مع بقية الفئات الأخرى ، وأن اهتمام الدولة بالأطفال ذوي الإعاقة يبرز من خلال خططها التنموية والإجراءات الرامية إلى توسيع برامج التأهيل والتدريب وتعزيز الرعاية الصحية ومكافحة الأمية ووضع سياسة شاملة للأطفال المعاقين والتوسع في إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية وتوفير احتياجاتها ومستلزماتها لتحسين خدماتها وتدريب وتأهيل العاملين في مراكز الرعاية الاجتماعية ومراكز رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة ، وتقديم خدمات كاملة لإدماجهم في المجتمع والتوسع في برامج الإقراض الميسر للأسر الفقيرة لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل .

اعادة تأهيل ودعم

واعتبرت الدراسة التي نفذتها عدد من الوزارت والهيئات المختصة برعاية الأطفال أن إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين مثل نقلة نوعية لرعاية وتأهيل هذه الفئات وكفل لهم حق الحصول على حقوقهم وتمكينهم من ممارسة حياة تليق بكرامتهم وإنسانيتهم باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وواجبات شأنهم في ذلك شأن كل أفراد المجتمع ... مشيرة إلى أن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين يقدم العديد من الخدمات والمساعدات للرعاية على هيئة مساعدات مالية وعينية سواءً للأفراد ذوي الإعاقة مباشرة أو عبر الجمعيات ومراكز تدريب وتأهيل المعاقين من الصم والبكم والعمي والمعاقين حركياً وتشمل هذه المساعدات توفير وتأمين الأجهزة الطبية المساعدة التي يحتاج إليها الشخص المعاق مثل: الكراسي المتحركة وأجهزة السمع الطبية والنظارات بالإضافة إلى معدات وأدوات التعليم والتدريب والتأهيل المختلفة إلى جانب دعم جميع الأنشطة والفعاليات والبرامج التعليمية والثقافية للجمعيات والمراكز التابعة للمعاقين في عموم محافظات الجمهورية... منوهة بأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين عمل بالتعاون مع الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين على توفير الخدمات الصحية من خلال إنشاء عيادات صحية داخل بعض الجمعيات الخاصة بذوي الإعاقة كالمركز الصحي المتكامل في مركز السلام للمعاقين حركيا الذي توجد فيه جميع الأجهزة الطبية ويستفيد من خدماته المجانية أكثر من 2500 طفل وطفلة من ذوي الإعاقة كما تم افتتاح أكثر من 15 مركز علاج طبيعي في معظم المحافظات وتوفير الكادر المتخصص لتقديم الخدمة للأطفال ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم .

مشاريع تنموية

وأشارت الدراسة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية نفذ عددا من المشاريع والأنشطة في هذا المجال منها 14 مشروعاً نفذت عام 2010م هدفت إلى تعزيز برامج الدمج القائمة في مدارس التربية الشاملة وتأسيس خدمات الضعف البصري والتركيز على دعم البنية التحتية لهذه المدارس وتدريب المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والإداريين حول مفاهيم الدمج وآلياته, وطرق التدريس وإعداد الوسائل التعليمية وتوظيف غرف المصادر والمعالجة النطقية. واستهدفت المشاريعُ تأهيلَ ودمجَ (1,344) طفلاً وطفلة من ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والذهنية, والضعف البصري والمتوحُّدين, وتدريب 366 معلماً وأخصائياً اجتماعياً وإدارياً وأمهات أطفال من ذوي الإعاقة (من 20 جمعية غير حكومية ومركزاً للتربية الخاصة، و76 مدرسة في أمانة العاصمة و13 محافظة)، وفي عام 2011 خصص 17مشروعاً لدعم التعليم الشامل حيث تم تقديم الدعم المؤسسي لإدارات التربية الشاملة في عدة محافظات وإنشاء فصول دراسية وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز المدارس الدامجة وتأسيس وحدات مصادرَ تعليميةٍ وتدريب الكوادر وتزويد المدارس بالوسائل والأدوات التعليمية. .أما عام 2012 فقد تم تخصيص 20 مشروعاً لدعم التعليم الشامل وتوزعت الأنشطة على البنية التحتية والتدريب والتوعية من ضمنها بناء العديد من الفصول الدراسية وبناء قدرات 682 مُوَجِّهاً ومعلماً وأخصائياً وإدارياً في مجالات تعليم الأطفال الصم وضعاف البصر والكتابة بلغة برايل والتقييم والتشخيص والخطط الفردية وفن الحركة والمعالجة النطقية ولغة الإشارة والمهارات الحياتية والدمج، وفيما يتعلق ببرنامج التأهيل المجتمعي والامتداد بالخدمات إلى الأرياف تم تنفيذ 10 مشاريع عام 2011م استهدفت 2,674 طفلاً من ذوي الإعاقة ، هدفت ستة مشاريع لإنشاء خدمات التأهيل المجتمعي للأطفال المعاقين في عدة مدن من خلال تشكيل 6 لجان مجتمعية في مناطق البرنامج ممثلة من أعضاء المجالس المحلية ومكاتب التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة والتدريب المهني والمعلمين والشخصيات الاعتبارية والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.. فضلاً عن تأثيث وتجهيز مراكز التأهيل المجتمعي التابعة لهذه المشاريع ، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني والمؤسسي لـ295 من أعضاء اللجان المجتمعية، وتوعية المجتمعات والأسر والعاملين المجتمعيين على المفاهيم ذات الصلة بالإعاقة والتأهيل المرتكز على المجتمع.

كما عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية على دعم تطوير الاستراتيجية الوطنية للإعاقة حيث تم تطوير مسودة الاستراتيجية بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكذا الجهات الشريكة الأخرى من جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني إلا أنها لم تقر إلى الآن.

مناخات مشجعة

وأكدت الدراسة أن وزارة التربية والتعليم نفذت العديد من الأنشطة الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تمثلت في اعداد الاستراتيجية الوطنية للتربية الشاملة للأعوام(2012–2016م) التي يجري مناقشتها واعتمادها من الجهات القانونية ، وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة التحاق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس والتقليص من التسرب والإيفاء باحتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال السعي إلى إيجاد نظام تعليمي ذي جودة عالية وبناء القدرات للعاملين في مجال توفير الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس... منوهة بأن الوزارة تسعى إلى خلق بنية تحتية مناسبة بهدف رفع معدل التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالتعليم وذلك من خلال بناء مدارس خاصة بهذه الشريحة وإضافة فصول ببعض المدارس والتوسيع في تجهيز غرف مصادر وتأهيل الكوادر التربوية.

وأوضحت الدراسة ان وزارة التعليم الفني والتدريب المهني نفذت مسحاً حول مدى جاهزية المعاهد لاحتياجات ذوي الإعاقة وتسعى إلى تأهيل عدد من المعاهد لاحتياجات ذوي الإعاقة كمرحلة أولية تعمم بعدها على كافة المعاهد والعمل على توفير مناهج وتجهيزات تتناسب مع قدرات ذوي الإعاقة.